



الفترة: 2011/12/31م

الإفصاح السنوي لمتطلبات بازل 2

الجدول (1)

نطاق التطبيق

- (أ) هذا التقرير للإفصاح عن متطلبات بازل II فرع III لشركة الراجحي للصرافة والاستثمار في المملكة العربية السعودية.
- (ب) تم توحيد النتائج المالية لجميع الشركات التابعة بالكامل عند نشر نتائج شركة الراجحي للصرافة والاستثمار في المملكة العربية السعودية، وفيما يلي وصف موجز للشركات التابعة:
1. شركة الراجحي للخدمات المالية المحدودة:
تأسست الشركة في عام 2007م في المملكة العربية السعودية، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لمصرف الراجحي، وتعمل في إدارة الصناديق المشتركة، والوساطة، وتمويل الشركات.
 2. شركة الراجحي للتنمية المحدودة، الرياض:
تأسست الشركة في عام 2000م للاستثمار في الأراضي والمباني والعقارات، وهي مملوكة بنسبة 99% لمصرف الراجحي.
 3. شركة الراجحي للصرافة والاستثمار المحدودة، ماليزيا:
تأسست الشركة في عام 2006م، وتقدم خدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا، وهي مملوكة بالكامل لمصرف الراجحي.
- (ج) لا توجد هناك قيود أو عوائق أخرى رئيسة على تحويل الأموال أو رأس المال النظامي ضمن المجموعة، غير أن ذلك مشروط بالحصول على جميع الموافقات الداخلية والخارجية من جهات الصلاحية ذات العلاقة.



الفترة: 2011/12/31م

الإفصاح السنوي لمتطلبات بازل 2

الجدول (2)

هيكل رأس المال

يتكون رأسمال مصرف الراجحي من:

1. 1.500.000.000 سهم عادي مدفوعة بالكامل، بقيمة اسمية قدرها 10 ريال سعودي للسهم.



الجدول (3)

كفاية رأس المال

تعتبر كفاية رأس المال مقياس لقدرة المصرف على مواجهة أي حدث طارئ محتمل دون الإخلال بمصالح المودعين، ومخصصات الانتماء في مختلف قطاعات الأعمال في المصرف، حيث تساعد كفاية رأس المال والوضع الانتمائي للمصرف على تعزيز الاستقرار المالي وثقة المساهمين.

يهدف المصرف إلى تعزيز قيمة استثمارات مساهميه من خلال هيكل مثالي لرأس المال من شأنه حماية مصالح الجهات المستفيدة تحت أقصى الظروف، كما يتيح مجالاً كافياً للنمو، وفي نفس الوقت يكون ملبياً للمتطلبات النظامية، ويحقق عوائد معقولة للمساهمين.

هناك ثلاثة أهداف رئيسية لإدارة رأس المال، وذلك على النحو التالي:

1. التأكد من استقرار المصرف من خلال المحافظة على رأسمال كافي لتغطية الخسائر غير المتوقعة.
2. تعزيز الاستخدام الفعال لرأس المال من خلال تحسين العوائد المرجحة بالمخاطر.
3. تحفيز عملية صنع القرار والإدارة المسبقة للمخاطر من خلال التوزيع الفعال لرأس المال على قطاعات الأعمال.

يقوم المصرف بقياس الأنواع المختلفة من رأس المال، كما يلي:

1. رأس المال النظامي: يستخدم لقياس رأس المال المطلوب لحماية المصرف من الإعسار، وتقوم الجهة الإشرافية (مؤسسة النقد العربي السعودي - ساما) بتقديم القواعد والإرشادات للبنوك حول كيفية قياس رأس المال النظامي، كما تضع المعايير النموذجية للمصارف، ويستخدم هذا المنهج في إعداد التقارير للجهة الإشرافية بما يتماشى مع أنظمة وتعليمات ساما.
2. رأس المال المحاسبي: يستخدم لقياس رأس المال والذي يتمثل في حقوق الملكية وذلك بحسب ما تحدده القواعد المحاسبية، وبالتالي فإن هذا المقياس يتكون بالأساس من إجمالي رأس المال المدفوع، والاحتياطيات المؤهلة، والأرباح المرحلية واحتياطي إعادة التقييم.
3. رأس المال النظامي/القانوني: يستخدم لقياس رأس المال المطلوب للمصرف ليكون قادراً على العمل بصورة قانونية، ويتم تحديد الحد الأدنى من رأس المال النظامي من قبل الجهة الإشرافية، ويتضمن غالباً رأس المال الأساسي والأرباح المحتفظ بها.

يستخدم مصرف الراجحي حالياً المنهج المعياري لقياس معدل كفاية رأس المال، وسيستخدم هذا المنهج لحين موعد انتقال المصرف إلى استخدام أسلوب التقييم الداخلي الأساسي - الطريقة الأساسية (Foundation Internal Rating Based Approach - FIRB)



متطلبات الإفصاح النوعي العام الهيكل التنظيمي لإدارة مخاطر الائتمان

أ). حوكمة الشركات (السياسات والإجراءات وهيكل الحوكمة):

تتكامل أطر عمل إدارة المخاطر مع عمليات وثقافة مصرف الراجحي، وتتم إدارة المخاطر بشكل استباقي، وتتميز أطر عمل إدارة المخاطر بالمرونة حيث تشتمل على الأنشطة الجديدة التي يقوم بها المصرف، ويطبق المصرف أطر عمل تشمل إدارة المخاطر وقد تم تبليغها والإطلاع عليها من قبل مجلس الإدارة وقطاعات الأعمال، وتتمثل إستراتيجية العمل لدى المصرف في تحقيق الهدف المنشود بأن يكون المصرف شريكاً مالياً قوياً يتمتع بالبصيرة والشفافية في قبول المخاطر، وهو الأمر الذي تدعمه أطر عمل حوكمة المخاطر لدى المصرف.

يتكون هيكل حوكمة المخاطر من الهيئات واللجان التالية: مجلس الإدارة، واللجنة التنفيذية المنبثقة عن المجلس، ولجنة المراجعة المنبثقة عن المجلس، ولجنة الإدارة العليا، ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ولجنة الائتمان، ولجنة إدارة المعالجات، ولجنة إدارة المخاطر، واللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات، ولجنة المشتريات، ولجنة الموارد البشرية، ولجنة الالتزام، ولجنة الترشيحات و المكافآت والهيئة الشرعية العليا.

تطبق المبادئ التالية على جميع أنشطة إدارة الائتمان والمخاطر:

1. **الاستقلالية:** هناك فصل واضح بين إدارة الائتمان والمخاطر وقطاعات الأعمال، وتتطلب جميع الأنشطة التي تلزم المصرف قانونياً أو أخلاقياً بمراكز ذات مخاطر الموافقة المسبقة من قبل الأشخاص المفوضين أو اللجان الائتمانية ذات الصلاحية والتي تتكون من أعضاء من يمثلون كلاً من إدارة المخاطر وقطاعات الأعمال.
2. **الشفافية:** تتميز هيكل إدارة الائتمان والمخاطر والسياسات والإجراءات بالشفافية وتقوم على مبادئ متماثلة يتم تبليغها والإطلاع عليها بشكل جيد من قبل جميع المستويات.
3. **صلاحية الموافقات الائتمانية:** يتم منح التفويض بصلاحية الاعتماد/الموافقات الائتمانية للأفراد واللجان من قبل مجلس الإدارة.
4. **التوافق المشتركة:** يتم اعتماد الالتزامات المتعلقة بقبول المخاطر من قبل شخصين مفوضين على الأقل.
5. **المسئولية:** تتحمل قطاعات الأعمال ذات العلاقة مخاطر ومنافع أي عملية، وهذا يشكل جزءاً من أهداف الأداء الرئيسية.

تتم إدارة المخاطر في المصرف من خلال مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر، والتي يرأسها مدير مخاطر الائتمان الذي يتبع للرئيس التنفيذي، وتتكون مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر من إدارة ائتمان الشركات، وإدارة المخاطر، وإدارة تحليل المحافظ الائتمانية والمخاطر ورأس المال، وسياسة الائتمان ومشاريع تقنية المعلومات، وإدارة ورقابة الائتمان.

تتكون أنشطة مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر مما يلي:

- تقويم، واعتماد حدود/التعرض للمخاطر، وذلك ضمن نطاق الجهات ذات الصلاحية (أو رفع التوصيات لجهات الصلاحية الأعلى في حالة وجود مخاطر أكبر)، وذلك بشكل مستقل عن قطاعات الأعمال.
- تطوير، وتبليغ، وتوجيه، ومراقبة الالتزام بسياسات الائتمان الشاملة.
- رفع التوصيات، بشكل مشترك مع قطاعات الأعمال، إلى مجلس الإدارة عن قدرة المصرف لقبول كافة أنواع المخاطر.



الفترة: 2011/12/31م

الإفصاح السنوي لمتطلبات بازل 2

- الإدارة اليومية لجميع وظائف المخاطر الأخرى، بما في ذلك مراقبة ومتابعة وإعداد التقارير المتعلقة بحدود المخاطر، وذلك لأغراض الرقابة الداخلية والالتزام بالمتطلبات النظامية.



الفترة: 2011/12/31م

الإفصاح السنوي لمتطلبات بازل 2

مخاطر الائتمان هي المخاطر المحتملة لخسارة الإيرادات، والمبلغ الأصلي للتمويل، ورأس المال نتيجة لتخلف أو عدم قدرة المقترض أو الطرف الآخر على الالتزام بشروط عقد التسهيلات الائتمانية (التمويل) أو الأنشطة الاستثمارية.

يتعامل المصرف مع مخاطر الائتمان التي تعتبر أكبر المخاطر التي يواجهها المصرف، على النحو التالي:

تخضع جميع العمليات الائتمانية والتي تشمل الموافقة الائتمانية، منح التسهيلات، إدارة الائتمان، التصنيف، معالجة الديون وشطبها، تخضع جميعها لسياسة الائتمان لدى المصرف، والتي تتم مراجعتها من قبل إدارة المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.

تتم مراجعة كل طلبات التمويل بشكل مستقل من قبل إدارة مخاطر الائتمان، والتي إما أن تقوم بالموافقة على طلب التمويل وذلك إذا ما كان من ضمن حدود الصلاحية، أو تقوم برفع توصياتها لجهة الصلاحية الأعلى.

تتم مراجعة جميع تسهيلات الشركات الائتمانية بحد أدنى مره واحدة بالسنة.

يتم إخضاع تركيز مخاطر العملاء، والمناطق الجغرافية، والقطاعات، لإرشادات وتوجيهات الجهة الإشرافية والحدود المنصوص عليها في سياسة الائتمان لدى المصرف.

يتم تصنيف مخاطر الشركات الائتمانية باستخدام طريقة تصنيف المخاطر الداخلية لتقديم الدعم للقرارات المتعلقة بالائتمان.

2) مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة الناشئة عن المراكز داخل وخارج قائمة المركز المالي بسبب الحركات السلبية في أسعار السوق، وتتم إدارة مخاطر السوق من خلال تحليل وتحديد ومراقبة وضبط والتبليغ عن جميع الأنشطة الناتجة من تعرض المصرف، وتتكون مكونات مخاطر السوق من مخاطر معدلات الربحية، ومخاطر الصرف الأجنبي، ومخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار السلع.

أ) مخاطر معدلات الربحية:

تشير مخاطر معدلات الربحية إلى الأثر المحتمل على هامش الدخل الصافي للمصرف الناشئ عن تغييرات في معدلات العوائد في السوق.

يدير المصرف مخاطر معدلات الربحية من خلال تضمين القيم التي حددتها لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات فيما يتعلق بمخاطر الأسعار من خلال تقويم الأثر المحتمل لتغيير معدلات الربحية في السوق بمقدار 200 نقطة أساس.

ب) مخاطر الصرف الأجنبي:

تشير مخاطر الصرف الأجنبي إلى أثر الحركات السلبية في أسعار صرف العملات الأجنبية الناشئة من العمليات التي ينفذها المصرف لعملائه، وتكون مراكز الصرف الأجنبي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق بشكل يومي، وتتم مراقبتها مقابل حدود محددة سلفاً.

تكون عمليات الصرف الأجنبي الخاصة بالعملاء مدفوعة بالحوالات الخارجية، وتكون مخاطرها الإجمالية قليلة مقارنة بأحجام الحوالات في السوق.

ج) مخاطر أسعار الأسهم / مخاطر أسعار السلع:

مخاطر الأسهم هو الأثر الذي قد ينتج عن الحركات السلبية في أسعار الأسهم على مراكز الأسهم، هذا علماً أن مراكز الأسهم المفتوحة تعدل بالقيمة السوقية بشكل منتظم.

تتكون محفظه الأسهم على شكل صناديق استثمارية و عدد محدود من الاستثمار المباشر. وتنشأ مخاطر الصناديق الاستثمارية عند قيام المصرف بطرح صناديق جديدة مدارة من قبل مدير موجودات خارجي، حيث يطلب مدراء الموجودات

الخارجيون غالباً من المصرف الالتزام بجمع عدد محدد من وحدات الصناديق الاستثمارية، وأثناء قيام المصرف ببيع وحدات الصناديق إلى عميل ما، فإنه يحتفظ بالفرق بين المبلغ الذي تم الالتزام به والمبلغ المباع للعميل في دفاتره، وتعتبر هذه الأسهم من الاستثمارات طويلة الأجل، وهي متوافقة مع أحكام الشريعة، كما يتعرض المصرف إلى مخاطر التغيرات في أسعار الصناديق الاستثمارية الموجودة في دفاتره، ويتم تحديث قيمة الاستثمارات يومياً من قبل الإدارة المالية، ولا تعتبر جوهرياً.

تشير مخاطر السلع إلى مخاطر الخسارة التي قد تنشأ جراء الحركات في أسعار السلع، ويتم إعادة تقويم محفظة السلع بشكل منتظم لتحديد التغييرات في القيمة السوقية بسبب تغير الظروف الاقتصادية.

وبصفته مصرفاً إسلامياً، فإن مصرف الراجحي يقوم بشراء وبيع السلع لتسهيل معاملات العميل للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة، ولا يقوم المصرف بالتجارة في السلع لمصلحته الشخصية، وغالباً ما تقتصر المخاطر التي يتعرض لها المصرف على التقلبات في أسعار السلع لمدة 1-2 ساعة فقط، وتعتبر غير هامة.

3) مخاطر السيولة:

تشير مخاطر السيولة إلى احتمال عدم قدرة المصرف على دفع التزاماته (متطلبات التمويل) عند استحقاقها لعدم تمكنه من تحويل الموجودات إلى نقدية، أو لعدم قدرته على استقطاب أموال كافية، أو إذا تمكن من ذلك، تأتي هذه الأموال بتكلفة عالية جداً، مما قد يؤثر على مداخيله ورأسماله (فجوات أو عدم تطابق في التدفقات النقدية بتكلفة معقولة) إضافة لذلك، فقد تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المصرف على مقاصة المخاطر مقابل الموجودات التي يكتنيها حالياً، مما قد يجبر المصرف على بيع موجوداته بخسارة نظراً لكون هذه الموجودات غير قابلة للتسييل أو لأن السوق يواجه أزمة سيولة.

يتعرض المصرف لثلاثة أنواع من مخاطر السيولة وهي على النحو الآتي:

أ) مخاطر السيولة الأجلة والاسترداد: تنشأ مخاطر السيولة الأجلة عند عدم وجود تطابق بين المدفوعات الواردة والصادرة. وقد تكون هناك تأخيرات غير متوقعة في تسديد الدفعات (مخاطر السيولة الأجلة)، أو وجود تدفقات مرتفعة لدفعات صادرة وغير متوقعة (مخاطر الاسترداد).

ب) مخاطر السيولة المركبة: يتعلق هذا النوع من مخاطر السيولة باحتمال تغير تكاليف الحصول على السيولة لغرض إقفال فجوة السيولة وذلك عندما يصبح إعادة التمويل أكثر تكلفة بسبب انخفاض الائتمانية للمصرف.

ج) مخاطر السيولة في السوق: تنشأ مخاطر السيولة في السوق في حالة عدم استطاعة بيع أحد مراكز العملات ضمن الفترة الزمنية المرغوبة أو يمكن بيعه لكن بخس، وهذه الحالة تنطبق خصوصاً على الأوراق المالية في الأسواق التي لا تتوفر فيها سيولة.

المخاطر التشغيلية:

هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج من نقص أو أخطاء من أحد الإجراءات الداخلية، أو الموظفين، أو أنظمة الحاسب أو قد تحدث من أحداث خارجية، وقد تم إنشاء وحدة المخاطر التشغيلية التابعة لقطاع المخاطر والائتمان، والتي تقوم بإدارة هذه المخاطر في المصرف من خلال وضع السياسات، وتطوير الأنظمة، ووضع الأدوات والمنهجيات، بالإضافة لمراقبة تطبيقها واستخدامها من جميع القطاعات والقيام بالمراقبة المستمرة والتوجيه، وقد تم إنشاء لجنة مجموعة المخاطر التشغيلية التابعة للجنة إدارة المخاطر.



مخاطر الائتمان

أ) مخاطر تعثر العملاء:

قام المصرف باحتساب مخاطر تخلف العملاء كجزء من متطلبات الرقابة الأولى من متطلبات بازل 2 باستخدام المنهج المعياري، وسيستمر المصرف باستخدام هذا المنهج لتحديد مبلغ رأس المال الذي سيحتفظ به لقاء مخاطر تعثر العملاء.

ويموجب هذا المنهج المعياري، يتم تحديد أوزان المخاطر لأنواع محددة من المخاطر الائتمانية بشكل أساسي بناء على التصنيف الخارجي المعطى من وكالات التصنيف الائتماني للعملاء الملتزمين الذين ليس لهم تصنيف خارجي، وبعد ذلك يتم ضبط مخاطر التعثر وفقاً لمتطلبات رأس المال.

يتم استخدام عدة أساليب لاحتساب متطلبات رأس المال للحد من المخاطر الائتمان، وتشتمل تلك الأساليب على الضمانات المالية مثل: النقدية والأسهم، وأشكال محددة من الضمانات العينية مثل: العقارات والكفالات.

وفي المجمل، فإن المصرف يستخدم المنهج المعياري لاحتساب رأس المال المصاحب لذلك، غير أنه يتم احتساب رأس المال الإضافي المطلوب بموجب الرقابة الثانية باستخدام النماذج الداخلية المطورة من قبل المصرف.

المعالجة الرأسمالية للمخاطر:

وفقاً للإرشادات والتوجيهات الصادرة من ساما والمتعلقة بالمنهج المعياري، فإن المصرف يصنف المخاطر إلى الفئات التالية:

1. المخاطر السيادية (مخاطر الدولة): تطلب مؤسسة النقد العربي السعودي من البنوك العاملة في المملكة والمعرضة لمخاطر سيادية تتعلق بدول أخرى (بما فيها المعايير المنصوص عليها في بازل-2) أن تستخدم وزن المخاطر التفضيلي المعين لتلك الدولة من قبل الجهة الإشرافية الوطنية فيها.
2. المطالبات على البنوك وشركات الأوراق المالية تستخدم الخيار الثاني بموجب تعليمات بازل 2.
3. يجب أن تكون الفئات التالية متوافقة مع إرشادات وتوجيهات ساما القائمة على اتفاقية بازل 2 وهي على النحو التالي: مصارف التنمية والتطوير، والمطالبات على الشركات، والمطالبات على محافظ تمويل الأفراد غير المضمونة بعقارات، والمطالبات المضمونة برهن عقارات سكنية، والمطالبات المضمونة برهن عقارات تجارية، والتسهيلات الائتمانية المستحقة، والبنود خارج قائمة المركز المالي، كل ذلك يجب أن يكون متوافقاً مع متوافقة مع إرشادات وتوجيهات ساما القائمة على اتفاقية بازل 2.

الجدول (4)

مخاطر الائتمان – إفصاحات عامة لجميع المصارف

1. تعريف أرصدة التمويل "متأخرة السداد" و مشكوك فيها:

لأغراض المحاسبية:

التسهيلات الائتمانية المستحقة السداد منذ 90 يوماً أو أقل تعتبر متأخرة، بينما التسهيلات الائتمانية المتأخر سدادها عن 90 يوماً تعتبر مشكوك فيها.

لأغراض بازل 2 تعتبر التسهيلات الائتمانية مشكوك فيها:

• متى ما ترجح للمصرف أن الطرف الممول لن يقوم بسداد كامل التزاماته تجاه المصرف، دون اللجوء من قبل البنك إلى اتخاذ إجراءات مثل تسييل الضمانات (إن وجدت).

• تأخر سداد التسهيلات الائتمانية لأكثر من 90 يوم لأي التزام انتمائي تجاه المصرف.

2. وصف المنهجيات المتبعة في المخصصات الخاصة والعامة والأساليب الإحصائية:

أ. يتم مراجعة التمويل الذي يعد هاماً بشكل منفرد كتمويل الشركات على حدة للتأكد إذا ما كانت قيمة التمويل قد انخفضت، وكل تمويل طرأ انخفاض محدد في قيمته يجنب له احتياطي محدد، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المحتمل استردادها أو استرجاعها مستقبلاً من التمويل بعد خصم قيمة الضمانات.

ب. يتم وضع إجمالي التمويل/التسهيلات الائتمانية الهامة والتي لم تنخفض قيمتها في مجموعة واحدة، ويتم احتساب مخصصات لها بناءً على دراسة يتم إجراؤها اعتماداً على الأداء السابق للمحفظة.

ج. الأصول التي لا تعتبر هامة بصفة فردية، مثل تمويل المصرف الخاص بقطاع الأفراد (التجزئة)، يتم تكوين مخصص لها بناءً على تحليلات أداء المحفظة الخاصة بها.

3. مناقشة سياسة إدارة الائتمان لدى المصرف:

تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر مخاطر المصرف أهمية، حيث يتعرض المصرف لمخاطر الائتمان والتي تتمثل في عدم مقدرة الطرف الآخر في العملية المالية بالوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبد المصرف لخسارة مالية. وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية جراء التمويل (التسهيلات المقدمة للعملاء) ومن الاستثمارات لدى المؤسسات المالية والودائع لدى البنوك الأخرى، كما أن هناك مخاطر ائتمان في بعض الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي تشمل الضمانات، والاعتمادات المستندية والقبولات، والالتزامات بمنح تسهيلات ائتمانية، وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان من قبل مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر التي تقوم بوضع معايير بشأن الأنشطة التمويلية للمصرف.

أ- قياس مخاطر الائتمان:

يوجد لدى المصرف عدد من المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك لتلبية متطلبات العملاء، وتصنف هذه المنتجات تحت بند "التمويل" في قائمة المركز المالي الموحدة للمصرف، وعند قياس مستوى مخاطر الائتمان الخاص بالتمويل مع طرف آخر، يقوم المصرف بدراسة الملاءة الائتمانية بشكل مجمل للعمل باتباع منهجية ملائمة بشأن المخاطر، وعلى الجانب الآخر، فإن المصرف يقوم باستخدام طريقة لتصنيف مخاطر عملاء الشركات التي تستخدم مقياس من اثنين وعشرين درجة تعتمد على عوامل نوعية وكمية، تسعه عشرة منها تتعلق بالاستثمارات العاملة، وتهدف عملية تصنيف المخاطر إلى تحديد



الفترة: 2011/12/31م

الإفصاح السنوي لمتطلبات بازل 2

الجودة الائتمانية للعملاء والمساعدة في تحديد الأسعار المناسبة.

وهذه العملية من شأنها أن تمكن المصرف من كشف نقاط الضعف في جودة المحفظة الائتمانية وإجراء التعديلات الملائمة على مخصصات مخاطر الائتمان في حالة انخفاض مستوى جودة الائتمان، واحتمال وقوع خسائر، حيث يقوم المصرف بتقويم أرصدة عملاء الشركات المتأخرة السداد لتجنب المخصصات الملائمة للأصول الممولة، أما بالنسبة لبقية أرصدة عملاء الشركات فإن المصرف يقوم باستخدام معدل خسارة معين لتحديد المخصص العام للملائم. يتم تحديد معدل الخسارة على أساس الخبرة السابقة في مجال خسائر الائتمان.

وبالنسبة لعملاء قطاع الأفراد (التجزئة)، تحدد مخاطر الائتمان باستخدام أنظمة ائتمان تفصيلية وفق معايير محددة. ولمراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بمحفظة قطاع الأفراد، يقوم المصرف بوضع إرشادات لكل منتج، وتوفر هذه الإرشادات عوامل نوعية وكمية مختلفة بشأن تقويم وقبول ومراقبة مخاطر الائتمان.

ب. الإجراءات المتعلقة بوضع حدود لمخاطر الائتمان وسياسات التقليل منها

إن مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان هي مسؤولية المصرف ككل، ويتم استخدام إدارة المخاطر الفعالة في العمليات اليومية وعند صناعة القرار، ووضع الإستراتيجيات، وبالتالي فإن فهم وإدارة مخاطر الائتمان هي من مسؤولية كل قطاع من قطاعات الأعمال بالمصرف.

ولضمان الموضوعية، والمسئولية، وتعزيزاً للمشاركة، تقوم وحدات الأعمال التالية بالمصرف بالمساعدة في عملية مراقبة الائتمان:

- وحدة ائتمان الشركات (تقويم ومراجعة الائتمان)

- وحدة إدارة ومتابعة ومراقبة الائتمان

- وحدة معالجة الديون

- وحدة سياسة الائتمان

- وحدة ائتمان الأفراد (تقويم ومراجعة الائتمان)

تتم عملية إدارة ومراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بهذه التسهيلات الائتمانية، بوضع حدود معتمدة للائتمان. يقوم المصرف بإدارة تلك الحدود ومراقبة تركيز مخاطر الائتمان عند تحديدها وخاصة تلك المتعلقة بالأفراد والمجموعات من العملاء، والصناعات والدول.

ينتج خطر التركيز الائتماني عند وجود عدد من العملاء يعملون في نشاطات متماثلة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن يكون للنشاطات التي يعملون بها نفس الخصائص الاقتصادية التي ستؤثر على مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث التغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. إن التركيز في مخاطر الائتمان يشير إلى مدى تأثير أداء المصرف تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع صناعي أو منطقة جغرافية معينة.

يقوم المصرف بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع استثماراته وذلك بتجنب التركيز في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن جغرافية أو قطاعات اقتصادية معينة.

يقوم المصرف بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة الخاصة بالأفراد أو المجموعات، والقطاعات الجغرافية والاقتصادية. تتم مراقبة هذه المخاطر بانتظام، وتتم مراجعتها مرة واحدة أو أكثر في السنة، عند الضرورة، كما يتم مراجعة الحدود الائتمانية بحسب المنتج والقطاع الاقتصادي والدولة مرة واحدة على الأقل في السنة.

كما تدار مخاطر الائتمان من خلال التحليل المنتظم لمقدرة العملاء القائمين والعملاء الجدد على الوفاء بتعهداتهم التعاقدية



الفترة: 2011/12/31م

الإفصاح السنوي لمتطلبات بازل 2

وسداد التزاماتهم المالية، وتعديل النسب المالية، حسب ما هو ملائم.

الجدول (5)

المنهج المعياري وأوزان المخاطر التي حددتها الجهة الإشرافية في منهجيات التقييم الداخلي IRB

يستخدم المصرف وكالات التصنيف الائتماني التالية:

ستاندرد آند بورز S&P

موديز Moody's

فيتش Fitch

تستخدم هذه الوكالات لتقييم مخاطر الأطراف التالية: الشركات، البنوك، مؤسسات القطاع العام، والمخاطر السيادية.

وفقاً لتعليمات بازل 2 ، فإن المصرف يقارن تصنيف وكالات التصنيف الخارجية بأوزان المخاطر المعيارية المحددة من بازل 2



الفترة: 2011/12/31م

الإفصاح السنوي لمتطلبات بازل 2

الجدول (6)

مخاطر الائتمان: إفصاحات المحافظ الخاضعة لمنهجيات التقييم الداخلي IRB

لا ينطبق على المصرف



الجدول (7)

تخفيف مخاطر الائتمان: إفصاحات تتعلق بالمنهج المعياري وطرق التقييم الداخلي IRB

تتضمن متطلبات الإفصاح النوعي العامة المتعلقة بالتقليل من مخاطر الائتمان ما يلي:

- السياسات والعمليات التي تشير إلى مستوى استخدام المصرف للبنود داخل وخارج قائمة المركز المالي.
 - سياسات وعمليات تقويم وإدارة الضمانات.
 - وصف لأنواع الضمانات الرئيسية التي يحصل عليها المصرف.
 - أنواع الضامين الرئيسيين وملاءتهم الائتمانية.
 - معلومات حول تركيز المخاطر (الائتمان أو السوق) ضمن التدابير المتخذة للتقليل منها.
- إدارة المخاطر والتقليل منها

1. إن إدارة المخاطر والتقليل منها هي من أساسيات عمل المصرف وإدارته لنشاطاته، وفيما يلي بعض طرق إدارة وتقليل مخاطر الائتمان:
2. وضع الحدود: وضع المصرف حدوداً مختلفة لحماية، ومن ذلك حدود منح التسهيلات الائتمانية للشركات بناءً على رأسمالها واحتياجاتها، حيث يعتمد الحد الأقصى للتمويل الممنوح للعميل على رأسمال المصرف والتصنيف الائتماني لذلك العميل، والقيود المتعلقة بمدة التمويل المسموح بها لتصنيفات العملاء المختلفين، والحدود المتعلقة بتركيزات القطاع، وغير ذلك.
3. الضمانات: تم تحديد متطلبات مختلفة بناءً على نوع التمويل بحسب نوع الضمان المقبول (مثل أسهم، عقار، رهونات أخرى، ضمانات طرف ثالث، إلخ...). كما تم تطوير قواعد تتعلق بكيفية تقويم الضمانات، وتكرار إعادة تقييم الضمان، ومتى يتعين على المصرف طلب ضمان إضافي.
4. صلاحيات اعتماد الائتمان (الموافقات الائتمانية): تم تحديد صلاحيات وحدود مختلفة على مستوى الأفراد أو لجان الموافقات الائتمانية في المصرف، وذلك بالاعتماد على تقويم وحجم الحدود الموصى بها.
5. عملية تقييم الائتمان: تم تصميم عملية واضحة لتقييم الائتمان لدى المصرف للتأكد من اتباع طريقة متماثلة وقوية.
6. قياس جودة الائتمان: تستخدم نماذج مختلفة لكل من محفظة الأفراد ومحفظة الشركات، والتي يتم من خلالها تأكيد التصنيف الائتماني للعميل. وتأخذ هذه النماذج في الاعتبار عوامل كمية ونوعية لتأكيد التقييم الائتماني للعميل. وقد تم تطوير هذه النماذج باستخدام المعلومات المحددة لدى مصرف الراجحي حيثما ينطبق.
7. المستندات والوثائق القانونية: يتم إعداد المستندات والوثائق القانونية المناسبة للتأكد من قدرة المصرف على حماية نفسه في حالة تعثر العميل بالسداد، وهناك عدة متغيرات تعتمد على المنتج، ونوع الائتمان، والجودة الائتمانية للعميل.



الفترة: 2011/12/31م

الإفصاح السنوي لمتطلبات بازل 2

الجدول (8)

الإفصاح العام بمخاطر انتماء الطرف الآخر

لا ينطبق على المصرف



الفترة: 2011/12/31م

الإفصاح السنوي لمتطلبات بازل 2

الجدول (9)

التسنيـد: الإفصاح عن المنهج المعيارى ومنهـجيات التقيـيم الداخلى IRB

لا ينطبق على المصرف

الجدول (10)

مخاطر السوق: إفصاحات المصارف باستخدام الطرق المعيارية

مخاطر السوق:

يتعرض المصرف لمخاطر السوق والتي تتمثل في مخاطر تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية معينة نتيجة للتغيرات في الأسعار السائدة في السوق لتلك الأداة، وتشمل مخاطر السوق المنتجات ذات معدلات الربحية العملات الأجنبية والصناديق الاستثمارية والسلع. والتي يتعرض جميعها لتغيرات عامة وخاصة في حركة أسعار السوق وكذلك للتغيرات في مستوى تذبذب الأسعار السائدة في الأسواق.

يستخدم مصرف الراجحي النموذج المعياري لاحتساب رأس المال المطلوب لمخاطر السوق.

مخاطر العملات الأجنبية:

يتعرض المصرف لمخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة في السوق على مركزه المالي ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية، وتقوم إدارة المصرف بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات، بشكل مستمر، ويتم مراقبة تلك المراكز يومياً.

يعتبر الدولار الأمريكي العملة التي يتعرض المصرف لجزء كبير من المخاطر بشأنها، إلا أن سعر صرف الريال السعودي مثبت مقابل الدولار الأمريكي، أما المخاطر الناتجة من العملات الأجنبية الأخرى فإنها لا تعتبر ذات أهمية لعدم احتفاظ المصرف بأرصدة كبيرة من هذه العملات، وكنتيجة لذلك فإن المصرف غير معرض لمخاطر كبيرة بشأن العملات الأجنبية الأخرى.

تتألف مخاطر السوق من مخاطر معدلات الربحية، ومخاطر الصرف الأجنبي، ومخاطر الأسهم، ومخاطر السلع.

أ) مخاطر معدلات الربحية:

تنشأ مخاطر معدلات الربحية من موجودات المصرف بصورة أكبر عن التزاماته وذلك يعود إلى طبيعة الهيكل الحالي لقائمة المركز المالي، وقد يتغير هيكل المخاطر إذا زاد المصرف المطلوبات التي تحقق أرباحاً وخصوصاً للعملاء من قطاع الشركات.

مخاطر معدلات الربحية، هي المخاطر التي يكون لها أثر على هامش صافي الدخل أو قيمة حقوق الملكية بسبب التغيرات غير المتوقعة في معدلات الفائدة.

يقوم المصرف بإدارة مخاطر معدلات الربحية من خلال إدراج القيم التي تحددها لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ومعدلات الاستفادة المقدرة للموجودات والمطلوبات في نموذج مخاطر معدلات الربحية.

وثمة افتراض أساسي في نموذج مخاطر أسعار الفائدة يتمثل في أن أكبر صدمة يمكن مواجهتها على المدى القريب هو تغيير أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس، غير أن النشاطات الأخيرة في السوق قد أدت إلى حدوث تغييرات جوهرية في حالات فردية في معدلات العوائد، لكن أيًا منها لم يقترب من حاجز الـ 200 نقطة أساس.

ب) مخاطر الأسهم / الموجودات:

تكمن مخاطر الأسهم في الأثر الذي قد ينتج عن الحركات السلبية في أسعار الأسهم المملوكة من قبل المصرف. يتعرض المصرف لمخاطر كبيرة تتعلق بأسعار الأسهم، وهذه المخاطر في الصناديق الاستثمارية (244 مليون ريال سعودي) والاستثمارات المباشرة (974 مليون ريال سعودي)، وتنشأ مخاطر الصناديق الاستثمارية عند قيام المصرف بطرح صناديق جديدة تدار من قبل مدير موجودات خارجي، حيث يطلب مدراء الموجودات الخارجيون في العادة من المصرف الالتزام بجمع عدد محدد من وحدات الصناديق الاستثمارية (مثلاً 100 مليون ريال)، وأثناء قيام المصرف ببيع وحدات الصناديق إلى عميل



الفترة: 2011/12/31م

الإفصاح السنوي لمتطلبات بازل 2

ما، فإنه يحتفظ بالفرق بين المبلغ الذي تم الالتزام به والمبلغ المباع للعميل في دفاتره، وتعتبر هذه الأسهم من الاستثمارات طويلة الأجل، وهي متوافقة مع أحكام الشريعة، ويتعرض المصرف إلى تقلب أسعار الصناديق الاستثمارية الموجودة في دفاتره، ويتم تحديث قيمة الاستثمارات يومياً من قبل الإدارة المالية، ولا تعتبر جوهرياً.

يتم الاستثمارات المباشرة لفترة غير محددة من الزمن، والتي يمكن بيعها استجابة لاحتياجات السيولة أو للتغيرات في معدلات الربحية أو قيمه الاستثمارات، ولا يقوم المصرف بإدارة هذه الاستثمارات مباشرة ويتم تحديث قيمة الاستثمارات يومياً من قبل الإدارة المالية، ولا تعتبر جوهرياً.

ج) مخاطر السلع:

تشير مخاطر السلع إلى الخسارة التي قد تنجم من جراء التحركات في أسعار السلع، ويتم إعادة تقييم محفظة السلع بشكل منتظم لتحديد أثر التغييرات في القيمة السوقية لتلك السلع.

ولكون مصرف الراجحي مصرفاً إسلامياً فإنه يقوم بشراء وبيع السلع وذلك بغرض التأكد من توافق عمليات المصرف مع أحكام الشريعة، إلا أنه لا يقوم المصرف بالمتاجرة في السلع لحسابه الخاص، وعادةً ما تقتصر المخاطر التي يتعرض لها المصرف بشأن التقلبات في أسعار السلع لمدة 1-2 ساعة فقط.



الفترة: 2011/12/31م

الإفصاح السنوي لمتطلبات بازل 2

الجدول (11)

مخاطر السوق: إفصاحات المصارف باستخدام طريقة النماذج الداخلية لمحافظ المتاجرة

لا ينطبق على المصرف



الجدول (12)

المخاطر التشغيلية

نبذة عن المخاطر التشغيلية:

يستخدم مصرف الراجحي المنهج المعياري لاحتساب كفاية رأس المال لتغطية الخسائر الناتجة من المخاطر التشغيلية. يمكن تعريف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة التي قد تنشأ عن نقص أو فشل العمليات الداخلية، وكذلك الأخطاء الناتجة من العنصر البشري أو الأنظمة الإلكترونية، بالإضافة إلى الأخطاء الناتجة من أحداث خارجية، ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستثنى المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

مصادر المخاطر التشغيلية:

تنشأ المخاطر التشغيلية للمصرف من عدة مصادر منها:

- الاحتيال الداخلي: و يقصد به التلاعب، أو سوء استخدام ممتلكات، أو التحايل على الأنظمة واللوائح أو سياسات الشركة، ويستثنى من ذلك حوادث التمييز/ التفرقة، التي يشارك فيها طرف داخلي واحد على الأقل.
 - الاحتيال الخارجي: وهو تصرف يقصد منه التلاعب أو سوء استخدام ممتلكات أو التحايل على النظام من قبل طرف ثالث.
 - ممارسات التوظيف وسلامة أماكن العمل: وهو تصرف يتنافى مع أنظمة واتفاقيات التوظيف أو الصحة أو السلامة (مثل دفع المطالبات المتعلقة بالإصابات الشخصية، أو من حالات تمييز أو تفرقة).
 - العملاء، والمنتجات، وممارسات العمل: وهو الإخفاق في تنفيذ الالتزامات المهنية لعملاء محددين (بما في ذلك متطلبات الأمانة والملائمة)، سواء كان ذلك بدون قصد، أو من خلال الإهمال، أو بسبب طبيعة أو تصميم أحد المنتجات.
 - إلحاق الضرر بالموجودات المادية: خسارة أو تلف موجودات مادية بسبب كوارث طبيعية أو حوادث أخرى.
 - انقطاع النشاط وفشل الأنظمة الإلكترونية: وهو حدوث انقطاع في النشاط أو أعطال تقنية.
 - التنفيذ والتسليم وإدارة العمليات: إخفاق في إجراء العمليات أو إدارتها بسبب العلاقات مع الأطراف الأخرى أو الموردين.
- يستخدم المصرف حالياً المنهج المعياري لاحتساب الحد الأدنى من رأس المال المطلوب من الجهة الإشرافية لتغطية المخاطر التشغيلية.



الفترة: 2011/12/31م

الإفصاح السنوي لمتطلبات بازل 2

الجدول (13)

الأسهم: الإفصاحات لمراكز دفاتر المصرف

اعتمد مصرف الراجحي على طريقة المنهج المعياري (Standardized Approach) لاحتساب كفاية رأس المال لاستثمارات المصرف. تم تسجيل الاستثمارات المصرف بالتكلفة لعدم أمكانه احتساب القيمة العادلة بدقة. وتنشأ مخاطر الصناديق الاستثمارية عند قيام المصرف بطرح صناديق جديدة مدارة من قبل مدير موجودات خارجي، حيث يطلب مدراء الموجودات الخارجيون غالباً من المصرف الالتزام بجمع عدد محدد من وحدات الصناديق الاستثمارية (مثلاً 100 مليون ريال). وأثناء قيام المصرف ببيع وحدات الصناديق إلى عميل ما، فإنه يحتفظ بالفرق بين المبلغ الذي تم الالتزام به والمبلغ المباع للعميل في دفاتره. وتعتبر هذه الأسهم من الاستثمارات طويلة الأجل، وهي متوافقة مع أحكام الشريعة. ويتعرض المصرف إلى مخاطر التغيرات في أسعار الصناديق الاستثمارية الموجودة في دفاتره. ويتم تحديث قيمة الاستثمارات يومياً من قبل الإدارة المالية، ولا تعتبر جوهرية.

الجدول (14)

مخاطر معدلات الربحية في المحفظة البنكية

تظهر مخاطر معدلات الربحية بشكل أكبر في موجودات المصرف أكثر من مطلوباته ضمن الهيكل الحالي لقائمة المركز المالي. فإذا زاد المصرف مطلوباته التي تحقق الربح لعملائه من الشركات، فإن هيكل المخاطر سيتغير.

المطلوبات: معظم ودائع عملاء المصرف هي حسابات جارية خالية من الفوائد. لذا، فإن تغير أسعار الفائدة ليس له أثر على هذه الحسابات، غير أنه يوجد لدى المصرف عدد قليل من ودائع الشركات وودائع الأفراد لأجل، والتي تعتبر حساسة تجاه تغير أسعار الفائدة.

الموجودات: يحتسب المصرف معدلات ربحية مختلفة بحسب استحقاقات التمويل (التمويل الأطول أجلاً تتطلب عادة معدلات ربحية أعلى). ولتحديد معدل الربحية، يستخدم المصرف المعدل السائد في السوق (بين البنوك السعودية) كدليل لتحديد معدل الربحية الذي سيطبقه بالنظر لأحوال السوق.

وقد قدم المصرف وصفاً لمصادر كل نوع من أنواع مخاطر معدلات الربحية:

مخاطر تجديد الأسعار: معظم المخاطر التي يتعرض لها المصرف تتعلق بفقدان الأرباح عند انخفاض معدلات الربحية، وهذا يرجع إلى مكونات محفظة المصرف التي تتألف في الغالب من مطلوبات حسابات جارية لا تحمل الربحية وموجودات بمعدلات ربحية ثابتة. وبمعنى آخر، فإن المصرف يعتبر حساساً تجاه الموجودات حيث يستفيد من ارتفاع معدلات الربحية ويعاني عند انخفاض تلك المعدلات لأن مبالغ تجديد تسعير الموجودات تكون أعلى من مبالغ تجديد أسعار المطلوبات، حيث يكون لانخفاض معدلات الربحية أثراً سلبياً على قيمة الاستثمارات الخاصة بموجودات المصرف ذات السعر الثابت (الزيادة) مقابل الأرباح (النقص) ذلك نظراً لأن الموجودات تتحمل معدل ربحية أعلى مقارنة مع انخفاض معدل الربحية في السوق.

الموجودات: هناك معدلات ربحية مختلفة وأحكام تجديد أسعار موجودات المصرف. وحيث أنه يتم استخدام معدلات الربحية السائدة في السوق (SIBOR للريال السعودي، LIBOR للدولار الأمريكي) كمؤشر معياري لمعدلات الربحية، فإن حدوث انخفاض في معدلات الربحية يمكن أن ينشأ عنه فقدان في الأرباح.

مخاطر الأساس: لأن معظم موجودات ومطلوبات المصرف تعتمد على معدلات الربحية السائدة بين البنوك السعودية، وليس معدلات أخرى، فإن المخاطر تكون متدنية. وتعتمد الموجودات والمطلوبات بالدولار الأمريكي على معدلات الربحية السائدة بين البنوك في لندن، ويتم إدراج أي قروض بالقيمة العادلة للمطلوبات التي تتطابق معه من حيث القيمة والمدة، مما يقلل من مخاطر الأساس.

مخاطر معدلات الربحية: تكمن هذه المخاطر في جانبين هما: تجديد الربحية والتغيرات في منحنى العوائد. تكمن مخاطر تجديد التسعير في تقلبات معدلات الربحية ولها آثار مختلفة على موجودات المصرف، بينما تقع مخاطر منحنى العوائد من خلال التغيير في قيم المحفظة بسبب التغيرات غير المتوقعة في منحنيات العوائد من حيث الانحدار والشكل، ويتضمن ذلك ما يلي:

(أ) المخاطر التجارية المستبدلة - عندما يتعين على المصرف دفع عائد أكبر من الدخل الناتج عن أي موجودات لديه. ويحدث ذلك عندما يواجه المصرف تغييرات في معدلات الربحية (تجديد أسعار الربحية) والذي يزيد من الفرق في الدفعات المتغيرة والثابتة. ويوجد لدى المصرف حالياً عدد قليل من الموجودات والمطلوبات المسعرة بصورة متغيرة.

(ب) تقع مخاطر معدل العائد عند تغيير معدلات الربحية (تجديد معدلات الربحية)، وهناك عدم تطابق بين العائد على الموجودات والمطلوبات.

المنهج:

الفترة: 2011/12/31م

الإفصاح السنوي لمتطلبات بازل 2

لقياس الحساسية بشكل عام في المحفظة البنكية، يقوم المصرف بقياس الأرباح المعرضة للمخاطر، ويشار لذلك بطريقة الأرباح المعرضة للمخاطر، وتأخذ هذه الطريقة في الاعتبار كيف يمكن للتغيرات في معدل الفائدة أن تؤثر على أرباح المصرف المعلنة. وتركز هذه المنهجية على مخاطر الأرباح على المدى القريب، أي السنة أو السنتين القادمتين. ويكون للتقلبات في معدلات الربحية عادة أكبر الأثر على الأرباح المعلنة من خلال التغيرات على دخل المصرف الصافي من دخل التمويل (ويساوي الدخل من التمويل ناقص تكلفه التمويل). وتستخدم هذه الطريقة التغيير بمقدار 200 نقطة أساس كاختبار إجهاد. وتكون طريقة القياس (على سبيل المثال لا الحصر) كالتالي:

- تقدير معدل انخفاض محفظة الموجودات في المدد المختلفة (أي تحديد المدة مقابل تواريخ الاستحقاق).

- تقييم التغيير المتوقع في منحى العوائد، بوجود تغيير مقداره 200 نقطة أساس لمدة قصيرة الأجل.